

تقرير

الأكثرية: الحكومة باقية ولا صيغ بديلة



رئيس الجمهورية جزء من المشروع الحكومي الذي تحاول المعارضة إسقاطه (مروان طحطح)

استقالة الحكومة حين أبدى ميقاتي استعداده لهذا الأمر، وهو الذي دافع عن بقائها وعدّد في جلسة مجلس الوزراء منجزاتها، وأن لا بديل في الوقت الحاضر منها. وتالياً فإن رئيس الجمهورية هو جزء من هذا المشروع الحكومي الذي تحاول المعارضة إسقاطه، وهامش تحركه ليس كبيراً بهذا المعنى ما دام هو أحد أركان هذا المشروع.

ثالثاً، بخلاف كل الأجواء التي تحدثت عن تغيير حكومي وعن مشاريع طرح وتقسيمات، تجزم مصادر الأكثرية بأن لا بحث في التغيير الحكومي ولا مشاريع تقسيمات ولا صيغ حكومية. وتقول إن هذا الموضوع غير مطروح على الإطلاق، وكل ما يتردد لا صلة للأكثرية به، فهي لا تبحث في أي صورة في هذه المشاريع، وهذه التقسيمات هي رغبات المعارضة

للحكومة من زاوية سياسية تتلاءم مع تطلعات هذه الدول للوضع في المنطقة. وهذا أمر طبيعي، وقوى الأكثرية لم تكن تتوقع أكثر من أن تكون باريس حريصة على استقرار لبنان في شكل كامل، لأن لا مصلحة لها تحديداً في انفراط الوضع الأمني لأسباب باتت معروفة محلياً وإقليمياً.

ثانياً: لا شك في أن زيارة هولاند لرئيس الجمهورية وحده، تعيد إلى الأخير زخماً سياسياً استفاد منه في الأسابيع الأخيرة على خلفية إطلاق قوى المعارضة الهجوم على ميقاتي وتحديد سليمان. ومن الطبيعي أن يكون رئيس الجمهورية اليوم في موقع المرتاح إلى وضعيته، بعدما استقطب دعم المجتمع الدولي له، وحصد تأييد المعارضة لخطواته. لكن الصحيح أيضاً أن رئيس الجمهورية كان هو من رفض

من دون استفزات، ولكن أيضاً من دون أن يكون سقف التوقعات عالياً.

لا تقلل هذه المصادر من أهمية زيارة الرئيس الفرنسي في حد ذاتها، ولا حتى في بدئه جولته في المنطقة من لبنان كرسالة يفهم منها أنها دعم لطرف دون آخر. لكنها تميز بين مفهوم الزيارة التي حاولت قوى 14 آذار التعويل عليها، وبين الخطاب الفرنسي الداعم لاستقرار لبنان ومنع الفراغ وتأييد سياسة النأي بالنفس، وهو الخطاب نفسه الذي تقوله الحكومة ورئيسها. وتميز كذلك بين احتمالات إلغاء زيارة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي لباريس وبين مقاطعة باريس لحكومة لبنان. فهذا الأمر لن يحصل مطلقاً والخارجية الفرنسية على صلة وثيقة برئيس الوزراء وبأعضاء في الحكومة، وهي أبدت أكثر من مرة ارتياحها لأدائه. والحكومة الفرنسية هي التي دعت ميقاتي إلى الزيارة، وأي احتمال لإرجائها قد يعود إلى أن هولاند زار لبنان لا أكثر ولا أقل.

مع التذكير أن مصادر الأكثرية تنظر بواقعية إلى التعاطي الأوروبي والأميركي مع الحكومة، قياساً إلى الأيام الأولى لانطلاقها، فهي لم تتوهم لحظة واحدة أن هذه الدول يمكن أن تقف معها في صورة مطلقة، ولكنها مضطرة إلى التعامل معها بحسب ما تقتضيه الظروف. ولا تنكر أن ما حصل أخيراً هزّ الوضع الحكومي، على خلفية اغتيال اللواء وسام الحسن، لكن الصحيح أيضاً أن الأوروبيين والأميركيين تحركوا بدافع الخوف من حركة 14 آذار في الشارع واحتمال تساهل الوضع الأمني، لمنع إسقاط الحكومة ومنع الفراغ في أي صورة مطلقة، ما اضطر المعارضة إلى التعامل مع هذا التطور بجدية. لكن اندفاع الخوف الدولية عادت لترتكب بعد استتباب الوضع، وعادت عواصم هذه الدول إلى مقارنة الوضع السياسي

زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند للبنان لم تثر ارتباكاً لدى قوى الأكثرية، لا بل إن الأخيرة تعاملت معها على أنها محدودة التأثير ولا يمكن أن تنعكس تغييراً للحكومة

هيام القصيفي

تركت زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند لبيروت انطباعات قوية لدى قوى 14 آذار، التي أبدت ارتياحاً تاماً إليها، واعتبرتها مؤشراً على تغيير جوهري في التعامل مع الأزمة اللبنانية، واستطراداً احتمال تأثيرها لإسقاط الحكومة. لكن أفرقاء أساسيين في قوى الأكثرية الممثلة في الحكومة لا يشاطرون مطلقاً المعارضة لمقاربتها للمتغيرات الداخلية، لا سيما أن العنوان العريض لهذه الأكثرية بات «الحكومة مستمرة ولا بحث في صيغ بديلة».

سلسلة تأكيدات تخلص إليها مصادر فاعلة في الأكثرية، بعد زيارة هولاند وإعادة تزخيم العمل الحكومي: أولاً إن الرهان على دور فرنسي في هذه المرحلة لقلب المعادلات، ولا سيما بعد اللقاءات الفرنسية الروسية، في غير محله، وليس إلا من باب ربح المزيد من الوقت، في انتظار نضوج الوضع الإقليمي، وانتهاء الإدارة الأميركية من الانتخابات الرئاسية. ولبنان والشرق الأوسط اعتادا أن تتحرك فرنسا أثناء انشغال واشنطن بملفات كبيرة كالانتخابات، وفي ملفات حساسة في الشرق الأوسط، نظراً إلى أن باريس تتحرك في المنطقة ومع معظم الأفرقاء

حماك الرب

زرتها ذاك اليوم ولكن لم تكن كعادتها،

كانها لم ترد لي أن أزورها، هل هو خوف مني أم علي لم أقهمها،

اقتربت منها أكثر كي أجبر بخاطرها، فلم ترد إقترابي منها،

أحسست عندها أنني غريب عنها،

نظرت إلى أعلى هامتها وسألتها:

ما بك يا حبيبتنا؟

ها نحن أتيناك اليوم ككل صباح من صباحاتنا

نحن على عهدنا بك يا عروس امتنا،

ما هكذا عهدناك... زائرين لك ولا تعانقينا

نحن أنباؤك... نحن أحباؤك يا بيروتنا

أتبكين منا أم حزنا علينا؟

أتبكين ما أصابك أم على مصابنا تبكين؟

فوالله حق لك... نحن أحباؤك يا حبيبتنا

حق لك ان تلتفطينا...

كيف لا... كيف لا وانت ترين أبناءك يفرون من كل معالم الحضارة فراراً جماعياً

كيف لا... كيف لا وانت ترين أبناءك تسوقهم أعراف الجاهلية سوقاً

كيف لا وانت تسمعين أحباءك ينظمون قصائد الحقد ويركلون قواميس العز ويرفضون قواعد المحبة ومضامين الأخوة كفراً

حق لك يا بيروت... حق لك ان تبكيننا عندما ترين أبناءك وراء الفتنة الدنيئة يهرولون صاغرينا

حماك الرب يا بيروتنا د. علي شمس

تقرير

«مجموعة الـ13» تستهدف المفتي

قاسم قاسم

عادت الخلافات بين أعضاء المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى للظهور إلى العلن. فبعد الاجتماع الذي عقده المجلس أول من أمس، أصدر 13 عضواً في المجلس بياناً اتهموا فيه مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني بـ«تحريف» البيان الذي اتفق عليه في الاجتماع. سبعة من «مجموعة الـ13» نفوا علمهم بالبيان التوضيحي رغم ورود أسمائهم فيه، بينهم القاضي طلال بيضون ورياض الحلبي اللذان أعلننا عبر وسائل الإعلام أنه لم يستشرهما أحد قبل إصدار البيان الاعتراضي، فيما أوضح الباقون في اتصال مع المفتي عدم علمهم بما تضمنه البيان، مؤكدين أنهم لا يعرفون أسباب إصداره.

وكان البيان التوضيحي الذي صدر عقب اجتماع المجلس الشرعي اتهم المفتي بأنه أسقط بندين هما: «تتمين موقف رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي لربطه جريمة اغتيال اللواء الشهيد وسام الحسن بجريمة ميشال سماحة»، والثاني حذف الفقرة الثانية من موقف المجلس من الأوضاع في سوريا، والتي تقول: «حنا المجلس صمود الشعب السوري الشقيق وما يقدمه من تضحيات كبيرة دفاعاً عن حرية وحيارته الوطنية ورفضه للظلم والاستبداد وحقه في إقامة

في سوريا، لكنهم «يريدون أن نشتم النظام وهذا ما لم يحصل».

ويستغرب بعض من وردت أسماءهم في البيان التوضيحي «كيف تم ذلك بدون استشارتهم». أما المقربون من المفتي فيؤكدون أن البيان التوضيحي صدر عن «المكتب الإعلامي للسنيرة».

بعض أعضاء المجلس الشرعي رفضوا ما قام به زملاؤهم، معتبرين أن «ذلك يأتي بسبب الخلاف الحاصل بين تيار

المتفجرات من سوريا إلى لبنان والتي قام بها الوزير الأسبق ميشال سماحة، وهي القضية التي كانت تستهدف تفجير الوضع الأمني وإثارة الفتنة بين اللبنانيين». وتساءل مصادر المفتي كيف أن «مقربين من السنيرة يريدون التنويه بمواقف ميقاتي في حين أن التيار الذي ينتمون إليه بهاجمه». وتقول المصادر إن البيان تضمن فقرة كاملة عن رأي دار الإفتاء في ما يجري

دولة مدنية تنعم بالحرية والسيادة والأمن والاستقرار».

أوساط المفتي لم تستغرب ما جرى، وتقول إن رد الفعل هذا كان متوقفاً، خصوصاً أن بعضهم كان قد دخل إلى الاجتماع ممتعضاً من المقابلة التي أجراها المفتي مع «الأخبار» السبت الماضي. وينقل بعض من حضروا الاجتماع أن هؤلاء الأعضاء حاولوا إصرار فقرة في بيان المجلس (تشكر جهود السنيرة على المساعدات التي يقدمها لبعض رجال الدين، لكن المفتي رفض ذلك). وتقول مصادر دار الإفتاء إن البيان تضمن شكراً للسعودية والإمارات اللتين تساعدان العاملين في الدار. وتضيف: «معروف أن الرئيسين السنيرة والحريي يساهمان في دعم العاملين في الدار، ونحن بمجرد شكرنا للسعودية نكون شكرناهما، وهذا ما تم الاتفاق عليه داخل الاجتماع». المشكلة لم تنحصر في هذا الشق فقط. فأنصار المستقبل في المجلس حاولوا تضمين البيان موقفاً أكثر حدة تجاه النظام في سوريا وهو ما رفض أيضاً. ويستغرب بعض المشاركين ما قيل عن أن البيان لم يتضمن تنويهاً بمواقف رئيس الوزراء نجيب ميقاتي، فقد ورد فيه: «ونؤه المجلس بالموقف الذي أعلنه فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ورئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي لجهة ربطهما جريمة الاغتيال الوحشية والمدانة بقضية تهريب

الهدف مما جرى كان منه توجيه سهام الى المفتي (أرشيف - هيثم الموسوي)



من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القراء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com. على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، ولا يتجاوز نصها 150 كلمة.